



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متحدثا



الرئيس الغانم وراكان النصف وأعضاء الوفد خلال اجتماع اللجنة التنفيذية في الاتحاد البرلماني الدولي



راكان النصف

النصف: بحثنا الشكاوى الثلاث المقدمة ضد برلماننا وسيتم استكمال الرد النهائي في مارس المقبل

## الغانم: فندنا الشكاوى المقدمة لدى الاتحاد البرلماني الدولي ضدنا

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن الشكوى البرلمانية الكويتية انتهت من مهمتها الثانية في جنيف باختتام أعمال اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، مشيراً إلى أن الشكوى البرلمانية بدأت مهمتها الأولى فور وصولها قبل يومين للدفاع عن سمعة الكويت تجاه الشكاوى المقدمة ضد البرلمان الكويتي من الصهاينة ومن النائب الحالي شعيب المويزري وأخرى من النائب السابق د. عبدالحميد دشتي. وقال الغانم في تصريح للصحافيين الليلة قبل الماضية «عقدنا سلسلة من الاجتماعات خلال وجودنا هنا للمشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي شملت رئيسة الاتحاد والأمين العام ومدير برنامج حقوق الإنسان في الاتحاد الذين شكرونا على تفاعلنا واهتمامنا بالرد على ما يقال عن البرلمان الكويتي وعلى الشكاوى، لكون هذا الأمر اختيارياً، إذ إن هناك برلمانات ترد وأخرى تفضل عدم الرد». وأضاف «انطلاقاً من حرصنا على سمعة الكويت وبرلمانها فإنه من واجبنا تنفيذ الادعاءات غير الصحيحة التي تهدف إلى



رئيس مجلس الأمة والوفد المرافق له عقب وصولهم من جنيف

### قدمنا شرحاً مفصلاً حول تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني



تشويه سمعة بلدنا وواجبنا كشعبة برلمانية وليس واجبي فقط كرئيس للمجلس أن ندافع عن سمعة برلماننا كونها جزءاً من سمعة بلدنا الكويتي». وأعرب الغانم عن شكره وتقديره لأعضاء الشكوى البرلمانية على الجهود الكبيرة التي بذلوه سواء في الاجتماعات مع الأمين العام أو مع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي أو مع ممثلي مكتب حقوق الإنسان في الاتحاد، مشيراً إلى أن البرلمان الكويتي سيقدّم رداً شاملاً بعد شهر من الآن.

وقال الغانم «أحب أن أطمئن الجميع بأنني واثق كل الثقة بأنه لن يتمكن كائن من كان أن يسيء إلى سمعة الكويت أو يبرلمانها، وكما ذكرت في تصريحاتي السابقة فإنني أؤكد أننا سنشرح الكثير من الأمور للشعب الكويتي بشكل واضح وجلي بعد عودتنا إلى أرض الوطن». وأضاف «كل الأمور التي حصلت خلال رحلتنا إلى جنيف كانت بشهادة أعضاء الوفد وبعض الإخوة موظفي

الشعبة البرلمانية الكويتية الذين أوجه الشكر لهم على الجهد الجبار إذ وصلوا الليل بالنهار بالتحضير سواء بالمستندات أو بالحجج أو بالأدلة وسيكملون دورهم إن شاء الله، وواثق أنه في شهر مارس المقبل سيكون الرد إيجابياً وسمعة الكويت ستحفظ ولن يمسه أحد». من جانب آخر، أشار الغانم إلى أنه مثل المجموعة الجيوسياسية العربية في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني التي تضم في عضويتها المجاميع الجيوسياسية الأخرى في العالم إلى جانب رئيسة الاتحاد وأميتها العام. وأوضح الغانم أن الاجتماع ناقش عدداً من الأمور والبنود بحضور وكيل الشكوى البرلمانية الكويتية النائب ركان النصف، لافتاً إلى أن الوفد الكويتي قدم في الاجتماع شرحاً مفصلاً لمقترحه بتعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي بحيث يسمح للاتحاد بتوجيه الإذثار ثم تعليق العضوية والفصل للبرلمانات التي لا تلتزم بمبادئ الاتحاد البرلماني الدولي المرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بقرارات الأمم المتحدة وتطبيقها. وذكر أن «الكل يعرف أن

قضايانا العربية والإسلامية المستحقة صدرت بحقها العديد من القرارات الأممية التي لم تنفذ على أرض الواقع وبالتالي الجهد البرلماني والديبلوماسية البرلمانية يجب أن ترتكز على قرارات مؤثرة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي حتى لا تتحول هذه المنظومة إلى مؤسسة تصدر قرارات لا تحترم من قبل البرلمانات». وتابع الغانم «ولكن في حال شعرت البرلمانات أن عضويتها مهددة فإنه بالتأكيد سيشكل نوعاً من الضغط عليها لكي لا تصدر قوانين تشرع قرارات حكوماتها المخالفة لقرارات منظمة الأمم المتحدة». وأضاف «اعتقد أن الجميع يعرف من مقصد ويعرف ما إستراتيجيتنا، فنحن ماضون في مشروعنا الإسلامي القومي الوطني كبرلمان كويتي ولا نخشى بأن نكون رأس حربة في هذا المشروع ولن نضربنا أي مضايقات أو محاولات أو شكاوى من هنا وهناك وقادرون إن شاء الله على التصدي لكل هذه الأمور وسنحرق هدفنا ولو بعد حين».

برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي كانت بدعوة ومبادرة من البرلمان الكويتي لتقديم مقترح بشأن تعديل النظام الأساسي للاتحاد الذي يفكر إلى نصوص تعاقب أي برلمان يتعدى على حقوق الإنسان. وقال النصف في تصريح للصحافيين الليلة قبل الماضية «إنه من المصادفة أن الشكاوى التي رفعت على الكويت تتضمن اتهامات بالتعدي على حقوق الإنسان، فلا يمكن أن تكون نحن من يبادر لتعديل النظام الأساسي لهذه المنظومة الدولية التي نسعى للارتقاء بها ولا نواجه الاتهامات التي وجهت إلى الوفد الكويتي». وأضاف «لا يمكن لوفد الشكوى البرلمانية الكويتية أن يقوم بتعديل برتد عليه بالمضرة، لذلك نقول إنه بعد شهر من الآن سنشارك في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي مع الرد الكامل على كل الادعاءات فيما يخص الدستور والبرلمان الكويتي، خصوصاً أن يعدان من أعرق الدساتير والبرلمانات القائمة والفعالة على مستوى المنطقة، وإن شاء الله سيتم تنفيذ كل ما جاء في الشكاوى خلال الفترة المحددة». وأعرب النصف عن شكره وتقديره لموظفي الشكوى البرلمانية ومجلس الأمة على جهودهم المضنية التي بذلوها قبل السفر وبعد السفر لتوفير كل الأوراق والمستندات اللازمة للرد على الشكاوى المقدمة من إسرائيل التي شملت الكويت في السابق من النائب السابق عبدالحميد دشتي والنائب الحالي شعيب المويزري. وتمنّى النصف قيام رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي التي قدمت رحلتها يومين عن موعدها المقرر للاجتماع بوفد الشكوى البرلمانية الكويتية والاستماع إلى رده، كما التقى الوفد الأمين العام للاتحاد ورئيس برنامج حقوق الإنسان للاستماع إلى الشكاوى والردود عليها. ويضم الوفد المرافق للغانم وكيل الشكوى البرلمانية النائب ركان النصف وعضوي الشكوى النائب علي الدقباسي ود. خليل عبدالله والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري. وكان الرئيس الغانم والوفد المرافق له عاد إلى البلاد من جنيف مساء أمس.

## «نيابة التمييز»: لم تؤيد دفوع متهمي «دخول المجلس»

عبدالكريم احمد

وذكر مصدر ان المطاوعة قرر نذب رئيس الدائرة الجزائية الثالثة المستشار صالح المريشد لنظر الدعوى بهيئة قضائية برئاسته على سبيل التفريع، وذلك بقرار رأي معه وجود مانع لدى المستشار العجيل بسماع الدعوى. وأفاد المصدر بان المستشار المريشد سينظر صباح اليوم في غرفة مشورة محكمة التمييز الدعوى بالإضافة إلى طلبات دفاع المتهمين بوقف تنفيذ حكم محكمة الاستئناف

بتميز الحكم المطعون فيه لجميع الطاعنين لوحدة الواقعة ومراعاة لاعتبارات حسن سير العدالة دون الحاجة لبحث باقي أسباب الطعن، وذلك بعدما رأت عدم تمكن 3 طاعنين من تقديم دفاعهم نتيجة تمسكهم بحق إحصار شهود النفي وقيام المحكمة بحجز الدعوى للحكم، وكذلك لعدم إعلان 3 طاعنين آخرين إعلاناً صحيحاً. نص المذكرة كاملاً على موقع «الأنباء الإلكتروني» [www.alanba.com.kw](http://www.alanba.com.kw)

- نفويت حق سماع الشهود لـ 3 طاعنين وعدم إعلان 3 آخرين .. يستوجب تمييز حكم المتهمين جميعاً لوحدة الواقعة ومراعاة لحسن سير العدالة
- ما أورده الحكم المطعون فيه يكشف إمامه التام بظروف الدعوى وإحاطته بظروفها وبأدلة الاتهام
- حكم «الاستئناف» أورد أدلة تؤكد اتفاق الطاعنين على جرائمهم واعتبارهم فاعلين أصليين لها
- الحكم المطعون أورد نصوص القانون التي قضى بموجبها بإدانة الطاعنين على خلاف ادعائهم
- الحكم المطعون يتوافر به كل الأركان القانونية لجريمة تحريض القوات المسلحة والشرطة على التمرد
- تجمهر المتهمين وإخلالهم بالأمن العام جريمة تحققت بركنها المادي والمعنوي
- ما يثيره الطاعنون بشأن خلو الأوراق من دليل على ارتكابهم الواقعة هو تشكيك بأدلة الثبوت التي اطمانت إليها «الاستئناف»
- نعي الطاعنين بأن المحكمة كونت عقيدة مسبقة أو أن الدعوى أرسلت لدائرة معينة.. غير صحيح
- لا وجه لتعيب الطاعنين للحكم بشأن عدم مراعاته لظروفهم واعتباراتهم.. فتقدير الرافعة موكول لمحكمة الموضوع
- الأوراق خلت مما ذهب إليه بعض الطاعنين بعدم صلاحية المحكمة في نظر الدعوى لسبق ردها الهيئة مصدرة الحكم هي من وقع مسودته وسمع المرافعة.. وحكمها لم يغير قيد ووصف النيابة كما يقول الطاعنون
- صحيفة الاتهام مذيلة بتوقيع المحامي العام الأول على خلاف ما جاء بوجه النعي
- إجراءات تحريك الدعوى الجزائية قبل النواب صحيحة لبطلان مجلس 2012 ورفع الحصانة عنهم
- بصور حكم «الاستئناف» لا مجال للحديث عن عدم دستورية قانون التجمعات
- المشرع ترك لـ «الاستئناف» تقدير إجابة طلب الشهود.. والمحكمة رأت عدم الحاجة لسماعهم
- المتهم بسرقة المصرفة لم يضط متلبساً ولم تشاهد بحوزته وهو خارج ما يتعين رفض مسابقة النيابة بطعنها على براءته

تمدين TAMDEEN العقارية

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره  
تتبعي

شركة التمدين العقارية  
وجميع العاملين فيها

فقيدتنا المغفور لها بإذن الله تعالى  
هدى سمير ميلاد  
منسقة علاقات عامة أول

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته  
ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان